

المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي

محمد علي محمد تميم الجبوري(*)

أستاذ مساعد وزير التربية – جمهورية العراق.

مقدمة

تُعد المسألة المائية في البلدان العربية، من أهم المسائل التي تواجه الحكومات العربية، حالياً ومستقبلاً، إذ يبدو معها الوطن العربي عموماً بصدد أزمة مائية خانقة، وأن هناك مسألاً فظيماً بمصدر الحياة لملايين من البشر، التي تنتظر الغذاء والشراب؛ فأهمية الماء لا تنحصر في اعتباره مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب، بل لأنه أيضاً يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو الحضاري، في مختلف مجالاته.

والماء هو أساس الكائنات الحية ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(١) وهو أساس خصوبة الأرض، وانتعاشها واخضرارها، وعطائها الذي لا ينضب ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالذِّينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾^(٢).

والوطن العربي، بوصفه إحدى المناطق الاستراتيجية في العالم، يحوي ثروة مائية مهمة، تضاف إلى ثرواته الاقتصادية الأخرى، ولا سيما النفط، تجعل من موقعه الجيو سياسي موقع استقطاب واهتمام إقليمي ودولي. وغالباً ما ارتبط اسم أهم الحضارات العربية الغابرة بمواقع مائية معروفة، مثل حضارة ما بين النهرين، في العراق، وحضارة مصر (هبة النيل) وفي المناطق الصحراوية العربية، والواحات والمحطات المائية الخصبة^(٣).

awnispa@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء»، الآية ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، «سورة فصلت»، الآية ٣٨.

(٣) المختار مطيع، «ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي»، مجلة الوحدة، السنة ٧، العدد

٧٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ١٣.

وتعدّ الأرض والماء من القيم الريفية العربية المشهورة، يرتبط ويتغنى بهما الفلاح العربي، ويحلّ فيهما؛ فهو مولع بالماء والمطر، وتربطه بهما علاقة حميمة؛ حتى إنه يستمد هويته من الماء (إنه ابن النيل)، وتصبح مصره النيل، ونيله مصر، وهذه هي أيضاً علاقة العراقي بالفرات ودجلة^(٤).

واليوم فإن الحقيقة الخطيرة والمؤلمة هي أن الأمن المائي العربي بات بالتدريج تحت رحمة قوى خارجية، تهدد دول الجوار الجغرافي العربي، إما باستغلالها مياه الأنهار المشتركة، وإما بسيطرتها على مصادر المياه، التي تستفيد منها زراعياً وصناعياً، وإما بأطماعها في ثرواتها المائية، التي توجد خارج نطاق استغلالها المباشر^(٥).

وتعد تركيا واحدة من أغنى دول العالم بالموارد المائية (السطحية والجوفية)، ويعوّل المسؤولون الأتراك كثيراً على استخدام هذه الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين الداخلي والإقليمي. وهي تستخدم المياه بوصفها سلاحاً سياسياً للابتزاز، وفرض شروطها المجحفة.

من هنا فإن قضية المياه يمكن أن تكون عاملاً مهماً في النزاعات والحروب المستقبلية، بين الدول المتشاركة في مياه المجاري المائية الدولية، ولا سيما أن الكثير من هذه النزاعات هي نزاعات جغرافية، تستند إلى النزاعات الخاصة بالمجاري المائية الدولية المشتركة^(٦).

أولاً: الفرات ودجلة: مياه دولية لا وطنية

تعود بوادر هذه الأزمة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي، سورية والعراق، إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، التي أدت إلى انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية، وتشكل دول جديدة، منها تركيا وسورية والعراق. وصارت تركيا، بحكم موقعها الجغرافي، تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات، اللذين حظيت سورية بالمجرى الأوسط لهما، في حين يقع المجرى الأسفل للنهرين، وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية، وعندها تغيرت الطبيعة القانونية للنهرين، حيث أصبحا «نهرين دوليين»^(٧). بعد أن كانا «نهرين

(٤) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٨٥.

(٥) عبد الإله بلقزيز، «الاقتصادي، السياسي والعسكري في الأمن المائي العربي»، مجلة الوحدة، السنة ٧، العدد ٧٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٩.

(٦) J. G. Starke, *An Introduction to International Law* (London; Woburn, MA: Butterworths, 1977), pp. 22-24.

(٧) يقصد بالنهر الدولي «المجرى المائي الذي يجتاز في جريانه إقليم دولتين أو أكثر وتشترك في حوض تغذيته دولتان أو أكثر، بما يشمل من مياه سطحية وجوفية، والتي تصب في مصب مشترك بما في ذلك روافده كافة الإنمائية والموزعة، انظر: Rules of Helsinki: The Conference of the International Law Commission = Association on the Use of Water of International Rivers (1960), p. 76.

وطنيين»^(٨)، ولم يعد استغلال مياه النهرين يخضع لاختصاص دولة واحدة^(٩)، وإنما لحقوق الدول المتشاطئة للنهر^(١٠).

إن القوانين والأعراف الدولية، فضلاً عن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، لا تبيح لتركيا استغلال السيطرة على مياه دجلة والفرات لأغراض سياسية، أو اقتصادية، تضر بمصالح جيرانها العرب.

فمياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية، وهي الصفة التي تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم الدولة التي تنبع منها، إلى غيرها من الدول، ما ينزع عن النهرين صفة «النهرين الوطنيين» وبالتالي صفة «السيادة» ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهرين حقوقاً مكتسبة (Acquired Rights) في ضوء مصطلح «الاستعمال المتصل الطويل، ومرور الزمن، ووضع اليد». وهي مصطلحات تؤول عادة

إلى ما يعرف بـ «تاريخية النهرين» أو «العرف التاريخي» أي كمية المياه التي كانت تنتفع بها كل دولة من النهر في ماضي تاريخها، أي حقها من مياه النهرين^(١١). وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية، فضلاً عن أن الصفة الدولية للنهرين قد ترسخت من خلال عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات، التي نظمت بعض أوجه استغلالهما، وأرست مرتكزات مهمة للتعاون بين الدول الثلاث تركيا وسورية والعراق، وهي:

١ - في أيار/مايو ١٩٣٠ وقعت الحكومة التركية مع كل من فرنسا الدولة المنتدبة على سورية وبريطانيا الدولة المنتدبة على العراق معاهدة عرفت بمعاهدة حلب تم بموجبها تخطيط الحدود الخاصة بمجرى نهر دجلة بين تركيا وسورية والعراق في منتصف النهر المذكور وفق خطة العمق^(١٢) كما نصت على وضع قواعد لاستغلال مياه نهر دجلة بين الدول الثلاث، وتأكيد

= وللمزيد من التفاصيل، انظر: حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٣٩٢.

(٨) عن النهر الوطني، انظر: Herbert W. Briggs, *The Law of Nations; Cases, Documents, and Notes*, 2nd ed. (London: Steven and Son Ltd., 1953), p. 274.

انظر أيضاً: عز الدين علي الخيرو، **الفرات والقانون الدولي** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٢٤.
(٩) بهذا الخصوص، انظر: علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ط ٢ (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥)، ص ٣٦٣.

(١٠) فكرت نامق عبد الفتاح، «الخلاف المائي التركي - السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية»، **مجلة دراسات استراتيجية** (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، العدد ٥ (١٩٨٨)، ص ٤٣٤.

(١١) نبيل خليفة، «مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم»، **مجلة الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٤٤.

(١٢) سحر عبد المجيد المجالي، «الاتفاقيات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة: الإطار التاريخي»، ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر السنوي الثالث بعنوان: «المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين» الذي عقده مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، القاهرة، ٢٤ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ص ٢٩.

حقوقها فيه^(١٣) من خلال اعتراف تركيا بأن هذا النهر هو نهر دولي بينها وبين جارتها سورية والعراق^(١٤).

٢ - عملت معاهدة لوزان الثانية المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز/يوليو ١٩٢٣ على وضع الأحكام الأساسية الخاصة بحماية حقوق ومصالح الدول المائية، من خلال التقييد بما جاء في اتفاقيات ومعاهدات تفصيلية بهذا الصدد، ولا سيما ما يتعلق بقضايا المياه المشتركة بين الدول المنتدبة فرنسا (سورية) وبريطانيا (العراق) من جهة، وبين تركيا من جهة أخرى حيث دعت إلى ضرورة عقد اتفاقيات من أجل الحفاظ على مصالح هذه الدول. إن أهم ما جاءت به معاهدة لوزان من بنود تخص مسألة تنظيم مياه الأحواض المشتركة في حوضي دجلة والفرات هو ما ورد في المادة ١٠٩، حيث نصت على ما يلي: «عند عدم وجود أحكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية، من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي فتح القنوات، الفيضانات، الري، البزل، والمسائل المماثلة على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الاستعمال المائي في إقليم دولة، ومصادر هذه المياه في دولة أخرى، بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم»^(١٥).

وفي واقع الأمر فإن تركيا لم تلتزم بذلك بل عمدت إلى السيطرة على أعالي نهري دجلة والفرات، وعلى مجمل أحواض سيحان وجيحان في كيليكية والمجمع المائي في الإسكندرون، بالإضافة إلى أعالي أنهار قويق والساجور والبليخ. وهي من روافد الفرات في سورية^(١٦).

٣ - في عام ١٩٤٦ تم عقد اتفاقية صداقة وتعاون وحسن جوار بين العراق وتركيا، وقد ألحق بها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية ستة بروتوكولات، عالج الأول منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات، مع روافدهما، من خلال تأكيد حق العراق في تنفيذ أي إنشاءات، أو أعمال على النهرين، تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية، أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية، أو الأراضي التركية، على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها. وقد تضمنت المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة أموراً فنية، تتعلق باختيار مواقع السدود، ومحطات المقاييس، وتبادل المعلومات وغيرها، أما المادة الخامسة، والتي تعدّ من الأحكام المهمة، فقد نصت على ما يلي:

(١٣) محمد نور الدين الرفاعي، «مياه نهر الفرات بين تركيا وسورية والعراق»، (محاضرات الموسم الثقافي، ١٩٦٧ - ١٩٧٢، دمشق)، ص ٣٤.

(١٤) المجالي، المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٥) الخيرو، الفرات والقانون الدولي، ص ٢٣٦، وعبد الفتاح، «الخلاف المائي التركي - السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية»، ص ٤٣٥.

(١٦) عباس قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٤ (آب/أغسطس ١٩٩٣)، ص ٢٦.

«توافق حكومة تركيا على إطلاق العراق على أي مشاريع خاصة بأعمال الوقاية، قد تقرر إنشاؤها على أحد النهرين، أو روافده، وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق، كما تخدم مصلحة تركيا»^(١٧).

٤ - في عام ١٩٧٠ وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية - التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية ما يلي:

- اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

- اتفق الطرفان على تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد، من الأنهار المشتركة^(١٨).

٥ - في عام ١٩٩٠ وقّع العراق وسورية اتفاقاً يقضي بتحديد حصة العراق بـ ٥٨ بالمئة من المياه الواردة من نهر الفرات، عند الحدود التركية - السورية، وحصة سورية بـ ٤٢ بالمئة منها، ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا^(١٩).

٦ - سبق لتركيا وسورية أن وقّعتا عام ١٩٨٧ اتفاقاً مؤقتاً يقضي بأن يلتزم الجانب التركي بتصريف معدل سنوي يزيد على ٥٠٠ م^٣/ثانية. من مياه نهر الفرات، على الحدود التركية - السورية، وذلك خلال فترة إملاء سد أتانورك، وإلى حين التقسيم النهائي (Allocation) لمياه النهر بين الدول الثلاث، وهو الاتفاق الذي اعترض عليه العراق، كونه لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث، حول استغلال مياه نهر الفرات، وتحولها إلى نزاعات تدخل في اختصاص القانون الدولي العام، الذي نظمت أحكامه حقوق الدول المتشاطئة السفلى (دولة المصب) بوصفها الطرف الأضعف، بحكم موقعها الجغرافي^(٢٠).

ثانياً: هيمنة تركية وتجاهل للاتفاقيات

تعدّ مشكلة نهر الفرات ابتداءً من العام ١٩٧٣ مجالاً للنزاعات، والخلافات، والصراعات الإقليمية (غير المعلنة) بين دول حوضي النهرين (تركيا، سورية، العراق)؛ فنهر الفرات قبل

(١٧) للتفاصيل عن هذه الاتفاقية، انظر: عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية - التركية، ١٩٣٢ - ١٩٥٨ (الموصل: جامعة الموصل؛ دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٢٣ - ١٤٨.

(١٨) ناجي علي حرج، «نهر دجلة والفرات في القانون الدولي: مظاهر التعاون والخلاف في استغلال مياههما»، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥ (١٩٨٨)، ص ٤٨٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

(٢٠) لينور مارتين، الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، ترجمة وتعليق خليل علي مراد (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٥)، ص ١٩.

عام ١٩٧٣ كان يجري بشكل طبيعي، من منبعه إلى مصبّه، من دون أي مشاكل، حيث لم تكن مقامة عليه أي مشاريع إرواء وخزن تركية، أو سورية، إلّا أن هاتين الدولتين قامتا بإنشاء سدّين كبيرين، هما سد (الثورة) في سورية، وسد (كيبان) في تركيا، وملأتا خزانتهما في فترة متقاربة، ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥، وهو ما أدى إلى تناقص كميات المياه الواردة إلى العراق، عبر نهر الفرات، وسبب أزمة كبيرة بين سورية والعراق في عام ١٩٧٤^(٢١).

تحاول تركيا حلّ مشاكلها الداخلية، وتطوير خطتها التنموية على حساب حقوق الجوار العربي، من دون الأخذ في الاعتبار الحق التاريخي لسورية والعراق في الاستفادة الكاملة من نهري دجلة والفرات.

إن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية، ولا سيما نهر الفرات، يمنح تركيا موقعاً متميزاً، وقوة استراتيجية مهمة، سواء في ما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الإروائية، والكهرومائية، أو في تسخير سياستها المائية في الضغط على دول الحوض الدنيا (سورية والعراق)، وما يدعم ذلك هو أن نحو ٩٠ بالمئة من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية^(٢٢)، وهو ما سهل على السياسة الخارجية التركية في تطلعاتها نحو إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار الجغرافي الجنوبي، منطلقة وفق هذا الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين^(٢٣).

وعلى الرغم من تطور العلاقات العربية - التركية في مجالات عدة، فإن مشكلة المياه تقف حائلاً أمام تفعيل هذا التطور إلى مستويات عليا، ولا سيما مع سورية والعراق، البلدين المعنيين بالأمر، بشكل مباشر. وقد تفاقمت المشكلة بشكل حاد منذ أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، عندما ابتدأت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول GAP الذي صمّمته وباشرت بتنفيذه من دون استشارات شاملة مع سورية والعراق، كما تقضي بذلك القوانين والتشريعات والأعراف الدولية^(٢٤)، إذ تشهد منطقة جنوب شرق تركيا في العقود الثلاثة الأخيرة، بناء جملة مشروعات مائية كبيرة، متعددة الأغراض والنتائج، تشمل سلسلة من سدود المياه والخزانات، وأنفاق

(٢١) محمد جمال مظلوم، «المياه والصراع في الشرق الأوسط»، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢١، وعبد البديع أحمد عباس، «أزمة المياه من النيل إلى الفرات»، السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ١٤٧.

(٢٢) د. ج. آلان، «الموارد المائية في الشرق الأوسط: القضايا الاقتصادية والاستراتيجية»، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٤٢.

(٢٣) فؤاد حمه خورشيد، «تركيا: الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية»، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٣٠ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ١٩٥.

(٢٤) عوني عبد الرحمن السباعوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، دراسات استراتيجية: ٤٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٤٨ - ٤٩.

إرواء، ونظم أقنية الري، ومحطات كهرومائية، لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات، وتقع هذه المشروعات في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا، المحاذية للحدود مع سورية والعراق، بحيث تغطي كل مقاطعات مدينتي أورفة وماردين إلى جانب أقسام من مقاطعات غازي عنتاب وادي يمان وديار بكر وسوت وبمساحة قدرها ٧٥ ألف كم^٢ (٢٥).

ويخضع المخطط لمرحلة طويلة الأمد، لتغيير معالم المنطقة، ضمن سلسلة حلقات منظومة، يجري ربط بعضها ببعض الآخر، ويتكون من ثلاثة عشر مشروعاً أساسياً ومن عدد كبير من المشروعات الصغيرة، المتممة للمشروعات الكبيرة، حيث تقام سبعة من هذه المشاريع الأساسية على نهر الفرات وحده، فيما خصصت الستة الأخرى لنهر دجلة (٢٦) والذي سيتألف عند اكتماله، من ٢٢ سداً و١٩ محطة إنتاج للطاقة الكهرومائية وشبكة قنوات الري لتسخير مياه دجلة والفرات، لزيادة النمو الزراعي، وقدرات تركيا الكهرومائية (٢٧).

إن هذه المشاريع التي تهدف تركيا من خلالها إلى أن تكون قوة اقتصادية كبرى، صناعية وزراعية، ستكون على حساب حقوق سورية والعراق، في مياه دجلة والفرات، وتحويلها إلى سلعة تركية، وفي تقييمه لها صرح تورغوت أوزال رئيس الجمهورية التركية (آنذاك) بأن هذا المشروع «يظهر مدى قدرة تركيا، التي تقطع أشواطاً مهمة، في طريقها إلى خلق دولة قوية ومتطورة، وبانتهاء هذا المشروع ستصبح تركيا من الأرجاء العامرة في العالم» (٢٨).

إن القوانين والأعراف الدولية، فضلاً عن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، لا تبيح لتركيا استغلال السيطرة على مياه دجلة والفرات لأغراض سياسية، أو اقتصادية، تضرّ بمصالح جيرانها العرب، فالقوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص، بدءاً من معاهدة مدريد عام ١٩١١، وقواعد هلسنكي عام ١٩٦٦، ومعاهدات فرنسا وسالزبورغ، وقرارات هيئة القانونيين الدوليين، وجمعية القانون الدولي الأمريكية، تنصّ صراحة على ضرورة التزام دول المنبع العليا بالألا تغيير في مجاري الأنهار الدولية، وأن تمتنع عن قطعها، ولو مؤقتاً، وألاّ تحد من جريانها، إلاّ بالاتفاق المسبق، مع جميع الدول المشتركة في أحواض تلك الأنهار، على أن يكون التشاور والاتفاق قبل التنفيذ بفترة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك لكي يتسنى للدول الأخرى في أسفل النهر الاحتراز واتخاذ الخطوات الاحتياطية اللازمة في هذا الشأن، تلافياً لوقوع أضرار، قد تشكل عثرة في

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع، انظر: عوني عبد الرحمن السبعواي، أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) في الأمن المائي العربي (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٨٨).
(٢٦) J. Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy,» Middle East Journal, vol. 40 (٢٦)
(1986), p. 18.

(٢٧) مارتين، الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، ص ١٨.

(٢٨) عوني عبد الرحمن السبعواي، «التأثير الصهيوني في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، في: عبد الرزاق عبد الحميد شريف [وآخرون]، الموارد المائية لدول حوض نهر دجلة والفرات: واقعها وآفاقها المستقبلية (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وتقليلاً من الأخطار البيئية والمناخية، وحفاظاً على الأحياء الموجودة في الأنهار^(٢٩).

وبذلك تحاول تركيا حلّ مشاكلها الداخلية، وتطوير خططها التنموية على حساب حقوق الجوار العربي، من دون الأخذ في الاعتبار الحق التاريخي لسورية والعراق في الاستفادة الكاملة من نهري دجلة والفرات. ولا سيما أن النهرين هما نهران دوليان، مثل الأنهر الأخرى، التي تخترق أكثر من دولة، كنهر الدانوب، وفستولا وغيرهما^(٣٠).

وبالرجوع إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣ نجد أن تركيا وقعت اتفاقيات لتقسيم المياه مع كل جيرانها، فيما هي تماطل في توقيع اتفاقيات نهائية مع سورية والعراق، ولم تلتزم باتفاق حلب الذي وقعته عام ١٩٣٠، استناداً إلى معاهدة لوزان؛ غير أن الوعد بوضع قواعد لاستغلال نهر الفرات بين الدول الثلاث (تركيا، سورية، العراق) تم بموجب البروتوكول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعتها تركيا مع العراق عام ١٩٤٦، كما مر ذكره، التي أقرت بحق العراق في الانتفاع من مياه نهر الفرات، ثم في البروتوكول الثلاثي، الذي وقعته الدول الثلاث عام ١٩٨٢، حين أقرت تركيا بضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة المعقولة التي تحتاج إليها الدول الثلاث، من الأنهار المشتركة. ولكن على الرغم مما تضمنه الاتفاق من اعتراف تركي بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات، باعتبارهما النهرين المشتركين بين الدول الثلاث فإن مواقفها العملية تتناقض الاتفاقات المبرمة مع جيرانها العرب، منتهجة في ذلك تطبيق سياسة الأمر الواقع^(٣١).

ثالثاً: المشاريع التركية: إمبراطورية مياه

طرح تركيا في حزيران/يونيو ١٩٨٧ «مشروع أنبوب السلام» الذي يقضي بتسخير الفائض من الحاجة من مياه نهري سيحان وجيحان التركيين، لاستفادة بلدان المشرق العربي وإسرائيل، عبر خطين لأنابيب المياه؛ يمر الخط الأول عبر كل من سورية والصفى الغربية والأردن والسعودية، أما الخط الثاني فيمر عبر سورية والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان^(٣٢).

(٢٩) بروز أ. هورتيز، «أزمة المياه في الشرق الأوسط»، نقله إلى العربية غسان رملوي، شؤون الأوسط، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، ص ٩، ومأمون كيوان، «الخلاف المائي التركي-السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية»، شؤون عربية، العدد ٨٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٣٠.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد زهير دياب، «العلاقات السورية-التركية: حسن جوار أم عداء؟»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨ (خريف ١٩٩٦)، ص ٣٢-٣٤.

(٣١) للتفاصيل، انظر: نصيف جاسم المطلي، «السياسة المائية الحالية والمستقبلية لدول أعالي الفرات وأثرها على العراق»، في: شريف [وآخرون]، الموارد المائية لدول حوض نهر دجلة والفرات: واقعها وآفاقها المستقبلية، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣٢) للتفاصيل عن هذا المشروع، انظر: إبراهيم خليل أحمد، «مشروع مياه السلام التركي: أهدافه =

وتهدف تركيا من هذا المشروع إلى بيع البلدان العربية المعنية المياه التركية، من هذين النهرين، تمهيداً لهيمنة استراتيجية تركية على المشرق العربي، وخلق ما يشبه إمبراطورية جديدة، قوامها المياه، أو كما يقول البروفسور التركي إيرولي مانسالي أستاذ الاقتصاد في جامعة إسطنبول «جعل تركيا القوة العظمى في الشرق الأوسط»^(٣٣)، فضلاً عن حرص تركيا على توظيف مشروعاتها المائية لتعزيز مكانتها الإقليمية، كونها جسراً يربط ما بين أوروبا والعالم الإسلامي، وتحقيق الحلم التركي بجعل تركيا سلة غذاء إقليمية ودولية، وبالصورة التي ستجعلها في رأي بعض الخبراء الاقتصاديين بين الدول العشر الكبرى في العالم، في إنتاج الغذاء وحصولها على منافع مادية واقتصادية كبيرة، للخروج من أزمتها الاقتصادية^(٣٤).

**إن ضعف المحيط العربي
المحاذي لتركيا، سهّل عليها
المضي في إنجاز مشروع جنوب
شرق الأناضول، ولا سيما سد
أتاتورك على نهر الفرات، الذي
ألحق ضرراً كبيراً بالأمن المائي
لكل من سورية والعراق.**

ويأتي طرح هذه المشاريع بديلاً لرفضها توقيع اتفاقية إقليمية، تضمن لسورية والعراق حقوقهما المشروعة في مياه الفرات ودجلة بحسب الموثائق والأعراف الدولية، ولا سيما الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧، التي تقر بدولية دجلة والفرات، وأحقية سورية والعراق بحصصهما المائية المشروعة. ويأتي ذلك على لسان العديد من المسؤولين الأتراك، فرئيس الجمهورية التركية (السبق) سليمان ديميرل كان يقول: «لتركيا حق السيادة على مواردها المائية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»^(٣٥).

ويشكل هذا القول عملياً الرأي العام السائد عن هذا الموضوع، في مختلف الأوساط التركية السياسية والعلمية والأكاديمية والثقافية، وعليه تعتمد تركيا في كل الاجتماعات الوزارية والفنية مع سورية والعراق، على تأكيد هذا الرأي، ورفضها القاطع لأي فكرة تهدف إلى عقد اتفاقية ثلاثية مع سورية والعراق بشأن تقسيم مياه الفرات^(٣٦). إن الاستناد إلى مفهوم المياه والأنهار

= وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي»، في: شريف [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٨٤-٢٠٨؛ عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٣٠-١٣٣، وطارق محمد المجذوب، لا أحد يشرب مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل (بيروت: شركة رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٨) ص ٢٠٥-٢١١.

(٣٣) مجلة الأسبوع العربي (بيروت) (٥ آب/أغسطس ١٩٩١).

(٣٤) جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية-التركية»، شؤون عربية، العدد ٦٥ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ١٣٤.

(٣٥) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم (بغداد: دار الغد، ٢٠١٠)، ص ٢٣٥.

(٣٦) عوني عبد الرحمن السبعواوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

العابرة للحدود، هو مفهوم خاطئ، ويمثل خروجاً عن الشرعية الدولية، والإجماع الدولي، وليس له أي سند قانوني، فعندما طرح الوفد التركي هذا المفهوم خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية، للأغراض غير الملاحية، في الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، لم يجد أي مؤيد له، أو أي سند قانوني للتمييز بين نوعين من المياه: المياه «العابرة للحدود» والمياه «الدولية»، إذ تم رفض هذا المفهوم، لأنه لا يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً، بل يندرج في إطار مفهوم «المجاري المائية الدولية»^(٣٧).

إن ضعف المحيط العربي المحاذي لتركيا، سهّل عليها المضي في إنجاز مشروع جنوب شرق الأناضول، ولا سيما سد أتاتورك على نهر الفرات، الذي ألحق ضرراً كبيراً بالأمن المائي لكل من سورية والعراق. فبعد أن كان تصريف نهر الفرات يبلغ نحو ٣١,٨٣٠ مليار م^٣، انخفضت هذه الكمية، بفعل السدود، إلى نحو ٢٣ مليار م^٣، ويتوقع أن تصل مستقبلاً إلى نحو ١٥ مليار م^٣؛ أي أن تركيا ستحصل عندئذ على أكثر من ٤٠٠ بالمئة من حصتها من نهر الفرات، وبذلك سيصبح منسوب نهر الفرات في سورية نحو ١٥ مليار م^٣، وإذا ما حصلت سورية على حاجاتها من هذا النهر، المقدرة بنحو ٧ مليارات م^٣، فإن التدفق المتجه نحو العراق، سيصل إلى نحو ٨ مليارات م^٣، في حين تقدر حاجاته من المياه في هذا النهر، بحدودها الدنيا نحو ١٣ مليار م^٣^(٣٨).

وفي هذا الصدد كشف أكرم الوتري المستشار القانوني (السابق) في وزارة الخارجية العراقية، النقاب عن أن إنشاء تركيا لسد أتاتورك على نهر الفرات قد ألحق ضرراً بليغاً بالاقتصاد العراقي، تمثل بانخفاض توليد الطاقة الكهرومائية بمعدل ٤٠ بالمئة، وتوقف عدة محطات توليد في سد القادسية، وأضرار كبيرة بالإنتاج الزراعي، ونقص في مياه الشرب، وهو ما يرتب على ذلك حرمان سورية والعراق نحو ١٢ مليار م^٣ من المياه سنوياً عمّا كان يصلهما سابقاً، وهذا بدوره يوجب على سورية والعراق تعديل مشاريعهما الزراعية، فضلاً عن زيادة الأضرار الناجمة عن نقص المياه، وتدني نوعيته، مع زيادة عدد السكان في كلا البلدين^(٣٩) على الرغم من أن النسبة المئوية للسكان الأتراك في حوض النهرين، جنوب شرق الأناضول، لا تتجاوز ١٥ بالمئة من مجموع سكان تركيا، وهم يتوزعون على مساحة قدرها نحو ٧٣ ألف كم^٢، في حين أن هذه النسبة ترتفع إلى نحو ١٠٠ بالمئة في سورية والعراق (في العراق يتوزعون في مساحة قدرها نحو نصف مليون كم^٢)^(٤٠).

(٣٧) منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

ص ٢٤٦.

(٣٨) GAP (The Southeastern Anatolia Project): Industrialization Strategy (Ankara: Republic of Turkey Prime Ministry GAP Regional Development Administration, 1997), p. 3.

(٣٩) حديث أكرم الوتري إلى صحيفة الزوراء العراقية، العدد (٦) بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٧.

(٤٠) للتفاصيل، انظر: يونس عبد الله الطائي، «دور المرتكزات الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية - التركية»، (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٩٧)، ص ٥٧ - ٥٨.

وقد أخذت هذه المسألة تثير قلق جارتي تركيا، سورية والعراق، لتأثيرها المباشر في حصصهما المائية، من خلال تحكم تركيا وسيطرتها على الكمية الكبيرة من مياه نهر الفرات^(٤١)، ما حدا بالبلدين إلى محاولة تنسيق مواقفهما، من خلال اللجنة الفنية العراقية-السورية، التي أوصت في نتائج اجتماعها المنعقد في دمشق في شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى التنسيق بين سورية والعراق إزاء المشاريع المائية التركية، وطالبت الشركات الأوروبية التي تساعد تركيا في بناء سد «بيرجيك»^(*) بالتوقف عن أعمالها في بناء السد على نهر الفرات، وإلا تعرضت للملاحقة القانونية والمقاطعة^(٤٢).

وعلى الرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، كون القسم الأعظم من أراضي حوض النهر هي مناطق جبلية وعرة ونائية، فإن تركيا حاولت بكل الوسائل الممكنة الاستفادة من مياه نهر دجلة، والعمل على تطوير حوضه، ولا سيّما في الأراضي السهلية، الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية، المحيطة بحوض النهر، وذلك لتحقيق فوائد اقتصادية من جهة، ولكي لا تدع المياه تنساب حرة طليقة، إلى دولتي الجوار، سورية والعراق، من جهة أخرى، في إطار سياسة التحكم التركي بمياه نهر دجلة أيضاً.

وإلى ذلك أعلنت تركيا في آب/أغسطس ٢٠٠٦ البدء بتنفيذ مشروع سد «إليسو» (Ilisu) على مجرى نهر دجلة الرئيسي، على مسافة نحو ٦٥ كم من الحدود التركية-العراقية، ونحو ٤٥ كم من الحدود التركية-السورية. ويعدّ هذا السد من أضخم المشاريع المائية التركية على نهر دجلة، وهو لا يزال قيد الإنشاء حالياً، ومن المتوقع الانتهاء من بنائه في عام ٢٠١٨، وتقدر سعته التخزينية بنحو ١١,٤ مليار م^٣، ومساحة بحيرته نحو ٤٠٠ كم^٢، وتبلغ طاقة المحطات الكهرومائية للسد بحدود ٣٨٣٠ ميغا واط^(٤٣).

ومن المتوقع أن يؤدي هذا السد بعد استكماله إلى خفض الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود التركية-العراقية، بنحو ٩,٧ مليار م^٣ سنوياً، وهو يمثل نحو ٤٧ بالمئة من الإيراد المائي الذي تساهم به الأراضي التركية، والبالغة نحو ٢١ مليار م^٣ والذي سيخلف وراءه آثاراً خطيرة وكبيرة، على الأمن المائي العراقي، ولا سيّما في سنوات الجفاف، التي أخذت شدتها تزداد مؤخراً، في ظل تأثير ما يسمى ظاهرة الانحباس الحراري، أو التغير المناخي، الذي بدأ العالم يشهدها في السنوات الأخيرة؛ إذ سيخرج بفعل هذا السد نحو ٢,٧ مليون دونم من الأراضي الزراعية في العراق، الواقعة على نهر دجلة، من دائرة الإنتاج، وستتحول إلى أراضٍ متصحرة، تزداد فيها نسبة الملوحة والتلوث البيئي، فضلاً عما سيلحق بسكان الريف في شمال

(٤١) رياض حامد الدباغ، «مشكلة المياه في العراق»، في: بسام جابر [وآخرون]، مشكلة المياه في الشرق الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص ٢٢٤.

(*) يقع السد في منطقة «كركميس» جنوب تركيا في محاذاة الحدود مع سورية، وهو السد الخامس على نهر الفرات، انظر: النهار (بيروت)، ٢٧/٥/١٩٩٦.

(٤٢) الحياة، ١٤/٢/١٩٩٦.

(٤٣) «The Ilisu Dam Project,» (November 2008), <http://www.rivernet.org/turquie/ilisu.htm>. (٤٣)

ووسط وجنوب العراق من أضرار فادحة، تجعلهم يفقدون مصدر رزقهم وعيشهم، والتي ستمتد آثارها الخطيرة أيضاً في المناطق الريفية العراقية، في حوض الفرات الأسفل أيضاً، لأن معظم النقص في مياه نهر الفرات يتم تعويضه من مياه نهر دجلة، عن طريق قناة الثرثار الصناعية، ما سيؤدي إلى شح المياه التي ستعكس سلباً على مياه الأهوار، في تجفيف مناطق واسعة منها^(٤٤).

كما سيعاني العراق انخفاضاً كبيراً في إنتاج الطاقة الكهرومائية بسبب تأثر محطات الواقعة على نهر دجلة، ولا سيما محطتي سد الموصل، وسدة سامراء اللذين سيتعذر عليهما إمداد المصانع ومحطات ضخ المياه، وبقيّة المؤسسات الأخرى، بحاجتها من طاقة ضرورية لتشغيلها^(٤٥).

وتسعى تركيا لبناء مشاريع مائية كبيرة أخرى مستقبلاً على نهر دجلة، ومنها مشروع جزيرة - أليسو، وهو مشروع متعدد الأغراض يقع على بعد نحو ٣٥ كم من الحدود التركية - العراقية، ويتألف من ثلاثة مشروعات،

وهي «سد جزيرة»، الذي سيعمل على إنتاج الطاقة الكهرومائية، وإرواء الأراضي الزراعية، ويبلغ حجم الخزن الكلي لهذا السد نحو ٢,١ مليون م^٣، بينما تبلغ قدرته على إنتاج الطاقة الكهرومائية بنحو ١٢٠٠ ميغا واط^(٤٦)؛ ومشروع إرواء سهل السيلوبي ويقع على الجانب الأيسر لنهر دجلة على بعد نحو ٤٠ كم جنوب مدينة جزيرة بين نهر دجلة، ورافده نهر هيزل، حيث سيقوم هذا

تطمح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده.

المشروع بتوفير المياه لمشروع السيلوبي من سدي قره أمير وهيزل؛ وتقدر مساحة الأراضي التي سيرويهها هذا المشروع بنحو ٣٢ ألف هكتار^(٤٧)، ومشروع إرواء أراضي نصيبين جزيرة إيدل بالضح، التي تبلغ مساحتها نحو ٨٩ ألف هكتار، ويقع المشروع على الضفة اليمنى لنهر دجلة^(٤٨).

Ilisu Dam Campaign, <<http://www.ilisu.org.uk/index.html>>.

(٤٤)

(٤٥) ريان نونون العباسي، «مشروع سد اليسو وتأثيره على الوضع الاقتصادي العراقي»، مجلة دراسات

إقليمية (جامعة الموصل)، العدد ١٢ (٢٠٠٨)، ص ٢٠١.

<<http://www.iraq4allnews.dk>>.

(٤٦)

(٤٧) د. أبو الوتار «بعض الآثار المائية - الاقتصادية المحتملة الناتجة عن إنشاء سد اليسو في إطار

مشروع إعمار جنوب شرق الأناضول GAP»، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٤٣ - ٤٥.

(٤٨) جميل محمود خاور، «مشروع جنوب شرقي الأناضول GAP في تركيا» (تقرير مترجم عن مؤسسة

المياه التركية، وزارة الري، نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ١٦ - ١٧.

ومن جانبها قامت سورية بإنشاء مشروع إروائي لضخ المياه من نهر دجلة إلى الأراضي الزراعية أطلق عليه اسم «مشروع ري دجلة الكبير»^(٤٩). والذي جاء مخالفاً للاتفاقية المبرمة بين العراق وسورية عام ٢٠٠٢، وهي اتفاقية ملزمة للطرفين، وعدّ العراق عدم الالتزام بها، بما في ذلك تغيير محطة عين الدوار، يتطلب عقد اتفاق جديد بين البلدين^(٥٠)، من خلال التفاوض مع الجانبين السوري والتركي، باتجاه إبرام اتفاقية ثلاثية جديدة تكون بديلة للاتفاقية العراقية - السورية^(٥١).

رابعاً: مقايضة الماء بالنفط

تطمح تركيا في المستقبل إلى جني فوائد اقتصادية جمّة، من خلال توظيف مشروعاتها المائية، في جنوب شرق الأناضول (غاب)، على نهري دجلة والفرات، بوصفها هذه المشاريع المائية بأنها يمكن أن تشكل عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي، مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه، التي يمكن أن تنافس قضية الطاقة، بوصفها قضية سياسية واقتصادية. تطمح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده.

ويحاول المسؤولون الأتراك منذ وقت مبكر تحويل بلدهم إلى «دولة مائية»، بوصفها مصطلحاً موازياً بالمعنى والدلول لـ «دولة نفطية»، وفي هذا الصدد أعلن وزير الدولة المسؤول عن مشروع جنوب شرق الأناضول صراحة غرض بلاده الحقيقي، في مقايضة المياه التركية بالنفط العربي، إذ قال: «إن في الشرق الأوسط موارد نفطية كبيرة، وهي هبة من الله كالمياه، وإنه إذا رضي العرب بضخ نفطهم دون مقابل، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها، في بحيرات السدود، وستبشر في بورصة المياه لبيع مياه «غاب» إلى العرب، ودول الشرق

(٤٩) يتألف هذا المشروع من محطة لضخ المياه من نهر دجلة إلى قناة «عين ديوار»، ويبلغ تصريف المحطة (٣٨ م^٣/ث) وارتفاعها ٩٥ متر، وتم شق قناة بطول ٢٥ كم من قناة «عين ديوار» إلى محطة المالكية، لتروي مساحة قدرها ١٥٤٠٠ هكتار، ومحطة وسد المالكية التي تضخ من قناة «عين ديوار» إلى سد المالكية بغزارة ٤٥ م^٣ وارتفاعه ٥٢ م وعرضه ٧٨ م وبقدرة تخزينية تبلغ نحو ٧١٨ مليون م^٣، وتتفرع منه (قناة الرميّة) بطول ٢٧ كم لتصب في «سد الجوادية» الذي يروي بدوره مناطق (الجوادية، واليعربية، وجنوب هضبة كرتشوك) وكذلك مساحة ١٦٠٠٠ هكتار من الأراضي الواقعة جنوب المالكية. انظر: صاحب الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقص بين المياه والتصحّر (دمشق: دار الكلمة للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٣٠، ومنصور العادلي، قانون المياه (اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية) (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٧١.

(٥٠) وزارة الخارجية العراقية، الدائرة القانونية ٩/٨/١١/٣٣٩٩ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(٥١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي م د/ق/١١/٢/١١ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

الأوسط، لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها بدون مقابل، ولذلك ستعمل على تسويقها، بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بـ «غاب» من طرح سندات بورصة، في أسواق البورصة العالمية»^(٥٢).

هكذا تسعى تركيا إلى تجاهل بلدي الجوار الجنوبي العربي صاحبي الإرث التاريخي والحضاري الضارب في عمق التاريخ البشري، وهو إرث كرّسته القيم والأعراف والشرائع السماوية، والحقوق الدولية، باسم الحقوق المكتسبة، التي لا يمكن لتركيا المساومة عليها، أو القفز من فوقها، وتعطيلها، وبالتالي فليس لها الحق في استعمال

تبدو تركيا غير راغبة في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات، وإنهاء أزمته المائية مع سورية والعراق، انتظاراً منها لاستكمال جميع مشروعات جنوب شرق الأناضول.

مياه نهري دجلة والفرات خارج حوضيهما^(٥٣).

وعليه تبدو تركيا غير راغبة في أي حل نهائي لاقتسام مياه دجلة والفرات، وإنهاء أزمته المائية مع سورية والعراق، انتظاراً منها لاستكمال جميع مشروعات جنوب شرق الأناضول على النهرين، لتكون أكثر قدرة على التفاوض والمساومة، وفرض شروطها، استناداً إلى الواقع الذي تفرضه على الأرض.

خاتمة

إزاء ما تقدّم، فإن تركيا تعد طرفاً أساسياً ومحورياً في تأمين مصالحها (غير المشروعة)، عبر إدارتها الفاعلة للصراع المائي، مع جيرانها العرب، مستفيدة من موقعها الجغرافي، كونها دولة المنبع للنهرين، ولا سيّما نهر الفرات، وتحكّمها المباشر في المياه الواردة لكل من سورية والعراق، عبر مشروعاتها في جنوب شرق الأناضول (غاب) الذي يتعدى الأبعاد التنموية المعلنة إلى أبعاد جيوبوليتيكية مبطنة، مستخدمة سلاح المياه، لتهديد الأمن القومي العربي، من خلال ضربها قوام الخطط التنموية، في كل من سورية والعراق. إن ذلك يعني عملياً تصاعد احتمالات الصراع على المياه، وخطر نشوب حرب بين تركيا وجيرانها العرب، أساسها، أو سببها، أو هدفها المياه، ما لم تبادر تركيا إلى حلّ هذه الأزمة، التي ستزداد حدتها في المستقبل المنظور، بإعطاء سورية والعراق حقوقهما المائية، وفق الشرائع والأعراف والقوانين الدولية، بما يضمن قسمة عادلة ومنصفة في هذين النهرين التاريخيين، ولا سيّما أن مسألة الأمن المائي أخذت تتحول تدريجياً

(٥٢) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١٠٨، والطائي، «دور المرتكزات الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية - التركية»، ص ٦٨.

(٥٣) هيثم الكيلاني، «قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسورية والعراق»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الثالث «المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط - مصر، بتاريخ ٢٤ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ص ٥ - ٦.

إلى مسألة المسائل، في الأمن القومي العربي، بحيث صارت تنعقد عليها كل المسائل والقضايا الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ فهي تعني التعامل مع المصير العربي، لما تشكله الثروة المائية من موضوع للصراع في المنطقة، من أجل تأمين انسيابيتها، لتلافي ندرة الغذاء، وموجات الجوع، وفقدان السيطرة على الأمن الاقتصادي، وبالتالي فقدان الاستقلال السياسي، تحت ضغط المديونية، والأزمة الاقتصادية، وتردي الأمن الداخلي. إن مشكلة المياه هي مشكلة مصيرية، مشكلة حياة أو موت، بالنسبة إلى الإنسان العربي. فالوطن العربي مقبل على أزمة غذائية حادة، تهدد أمنه القومي، وتخلق عوامل تفجر واضطراب، داخل المجتمعات العربية، ونهر الفرات يشكل نموذجاً لنوعية وحجم الصراع، بسبب سياسة تركيا المائية، وإبقائها على الخلافات المتأزمة، حول تقاسم المياه، مع جارتها الجنوبيتين، اللتين تعانيان نقص المياه، مع تزايد كثافتهما السكانية؛ فضلاً عن الصراع المحتمل قريباً بين العراق وتركيا على نهر دجلة، الذي تقام عليه حالياً مشاريع مائية تركية، ستؤدي حال إنجازها إلى نقص خطير في كمية المياه المتدفقة إلى العراق مستقبلاً.

من هنا، تقتضي الضرورة تأكيد أهمية، بل حتمية، قيام تعاون جدي بين سورية والعراق، لمواجهة عنت تركيا، والضغط عليها بكل السبل الممكنة، سياسياً واقتصادياً وتجارياً، للحصول على حقوقهما المشروعة من مياه نهري دجلة والفرات، ومواجهة المخاطر المتزايدة، من نقص مياه النهرين وانخفاض منسوبهما الواردين، مع تزايد كثافتهما السكانية، وديمومة مشاريعهما التنموية وارتباط ذلك بأمنهما الغذائي، وتطور أوضاعهما الاقتصادية والاجتماعية، وأمنهما الداخلي.

وفي هذا الصدد لا بد من التحرك العراقي لمواجهة النقص المتوقع في واردات نهر دجلة قبل استكمال تركيا لمشاريعها المائية على هذا النهر، في المستقبل المنظور، وتدارك الأخطار المحتملة الناجمة عن ذلك، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأراضي الزراعية المهددة بالملوحة والتصحّر □